المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/12/2012

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

اليزمي يدعو إلى مقاربة تشاركية في مجال الجهوية

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن المغرب بات مطالبا، في سياق المقاربة التشاركية التي أقرها دستور يوليوز 2011، بإيجاد صيغة لترجمة قوانينه الوطنية على المستوى المجالي، لاسيما في أفق الشروع في تطبيق مشروع الجهوية الموسعة.

وشدد اليزمي، على هامش مشاركته في أشغال اللقاء الوطني الأول حول "الديمقراطية التشاركية"، التي احتضنتها مدينة أكادير، أنه من "اللازم إيجاد انسجام بين ما ينجز على المستوى الوطني وما يتعين علينا فعله على المستوى الجهوي، وأن نأخذ بعين الاعتبار هذه الإشكالية حينما نصل إلى مناقشة القانون التنظيمي الخاص بالجهوية". وأوضح أنه إذا كان المغرب يتوفر على منظومة وطنية "تعاني أصلا من تداخل الاختصاصات في ما يرتبط بالديمقراطية التشاركية"، فينبغي توقع المزيد من التعقيد عندما يتعلق الأمر بإحداث هيئات أخرى "لم يتطرق الدستور إلى إحداثها والتي ينبغي لها بحكم الضرورة أن ترى النور".

ولمزيد من البيان بهذا الشأن، أشار المتحدث إلى غياب آلية من شأنها ضمان مبدإ الوصول إلى المعلومة، فضلا عن غياب أي نوع من الميكانيزمات التي يفترضها توقيع المغرب على اتفاقيات دولية حول حقوق الإنسان.

وأشار على سبيل المثال إلى مآل بروتوكول اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي وقع عليه المغرب منذ أسبوعين، و"الذي يلزمنا بإحداث آلية وطنية لمناهضة التعذيب"، متسائلا حول كيفية تنزيل هذه الآلية الجديدة وحول ما إذا كانت من اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من مهام هيئة أخرى.

وعلى سبيل المثال دائما ذكر المتحدث بمصادقة المغرب في سنة 2007 على قانون حول الأرشيف وبإحداث مؤسسة "أرشيف المغرب" تبعا لذلك في سنة 2011 متسائلا إن كان هذا الإجراء يعني نقل أرشيفات جميع جهات المملكة إلى الرباط أو التفكير، في إطار القانون الخاص بالجهوية، في خلق أرشيفات جهوية.

وفي السياق ذاته، اعتبر اليزمي أن اللجنة الاستشارية للجهوية تتوقع إحداث ست لجان تعنى بموضوع الديمقراطية التشاركية، فضلا عن اللجان التي يتضمنها أصلا الميثاق الجماعي، لاسيما الشق المرتبط بموضوع تكافؤ الفرص.

وتساءل "كيف لنا أن نتصور انسجاما كاملا لمنظومة من هذه الشاكلة"، معتبرا أن مثل هكذا لقاء هو ما يتيح إمكانية "التحذير بوجوب الانسجام بين ما نقوم به على المستوى الوطني وما ينبغي علينا فعله على المستوى الجهوي".

وأردف المتحدث أن مثل هذه التساؤلات بالضبط هو ما يشغل المشاركين في أشغال ملتقى أكادير الأول حول "الديمقراطية التشاركية"، المنظم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع الجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية، بهدف "التفكير حول الإطارات الجديدة للديمقراطية التشاركية والتباحث مع منتخبي مختلف الجماعات المحلية حول مسؤولياتهم الجديدة وكذا مناقشة جل هذه القضايا مع هيئات المجتمع المدني".

وأبرز أن من شأن هذه اللقاءات أن تتيح إمكانية التداول حول مدى الانسجام الحاصل والممكن بين الترسانة القانونية الوطنية وانعكاساتها على المستوى المجالي، على اعتبار أن "لا فائدة من وضع منظومة وطنية، فيما السؤال الفعلي يرتبط بمدى إمكانية الاستفادة وإشراك جميع طاقات الأمة ومجموع الفاعلين غير المتواجدين كلهم بالرباط".

في أفق الشروع في تطبيق مشروع الجهوية الموسعة

اليزمي يدعو حكومة بنكيران إلى التسريع باعتماد القوانين الوطنية على المستوى المجالي

الخبر

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المغرب بات مطالبا، في سياق المقاربة التشاركية التي أقرها دستور يوليوز 2011، بإيجاد صيغة لترجمة قوانينه الوطنية على المستوى المجالي، لاسيما في أفق الشروع في تطبيق مشروع الجهوية الموسعة.

وشدد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش مشاركته في أشغال اللقاء الوطني الأول حول «الديمقراطية التشاركية التي احتضنتها مدينة أكادير أخيرا، أنه من «اللازم إيجاد انسجام بين ما ينجز على المستوى الوطني وما يتعين علينا فعله على المستوى الجهوي، وأن نأخذ بعين الاعتبار هذه الإشكالية حينما نصل إلى مناقشة القانون التنظيمي الخاص بالجهوية».

وأوضح أنه إذا كان المغرب يتوفر على منظومة وطنية «تعاني أصلا من تداخل الاختصاصات في ما يرتبط بالديمقراطية التشاركية»، فينبغي توقع المزيد من التعقيد عندما يتعلق الأمر بإحداث هيآت أخرى «لم يتطرق الدستور إلى إحداثها، والتي ينبغي لها بحكم الضرورة أن ترى النور».

ولمزيد من البيان بهذا الشأن، أشار المتحدث إلى غياب آلية من شأنها ضمان مبدأ الوصول إلى المعلومة، فضلا عن غياب أي نوع من الميكانيزمات التي يفترضها توقيع المغرب على اتفاقيات دولية حول حقوق الإنسان.

وأشار على سبيل المثال إلى مآل بروتوكول اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي وقع عليه المغرب منذ أسبوعين، و«الذي يلزمنا بإحداث آلية وطنية لمناهضة التعذيب»، متسائلا حول كيفية تنزيل هذه الآلية الجديدة وحول ما إذا كانت من اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من مهام هيآة أخرى. كما أوضح اليزمي أن من مستجدات دستور يوليوز 2011، كونه «إعلان حقيقي للحقوق والحريات بحكم تضمنه أزيد من 60 فصلا من أصل 180 تتعلق بالحريات الأساسية وبالحقوق الأولية، فضلا عن التنصيص على مبادئ استقلال القضاء والحق في الوصول إلى المعلومة وعدم المس بكرامة الإنسان وغيرها».

وكان المشاركون في ندوة أكادير قد تطرقوا إلى إمكانية بناء سياسة للديمقراطية التشاركية بدون سياسة للامركزية وطبيعة العلاقات الممكنة مع السلطات الإدارية للوصاية على المستوى الوطني والمحلي، فضلا عن إمكانيات عمل الفاعلين وفرص التوفيق بين أهداف التشاور والصعوبات المرتبطة بحجم المجال الترابي في سياق مشروع الجهوية المتقدمة.

وانكب المشاركون أيضا على موضوع الرهانات البيئية والتنمية المستدامة وما تستتبعه من تدابير ديمقراطية جديدة للتنسيق والتشاور والتعاون، بالإضافة إلى رهان المساواة بين الجنسين وتحديات ضمان إشراك الشباب وسبل إدماجهم ودعم الأشكال الجديدة لانخراطهم في وضع سياسات خاصة بهم.

كما تناولت الندوة موضوع الديمقراطية التشاركية كرهان لإدماج الفئات والساكنة التي تعاني من الهشاشة في الحياة الديمقراطية وآليات إشراكها في مسلسل التنمية وكيفية تجديد الحوار مع الساكنة وتمكينها من إبداء الرأي. يشار إلى أن ندوة أكادير، التي امتدت على مدى يومين في إطار سبع موائد مستديرة، تناولت طرح سلسلة من الأسئلة حول سبل وضع آلية وطنية للديمقراطية التشاركية تتسم بالانسجام من حيث الصلاحيات والإمكانات وطبيعة علاقات التكامل بين المستوى الوطني ومختلف المستويات الجهوية.

في أفق الشروع في تطبيق مشروع الجهوية الموسعة

المغرب بات مطالبا بإيجاد صيغة لترجمة قوانينه الوطنية على المستوى المجالي

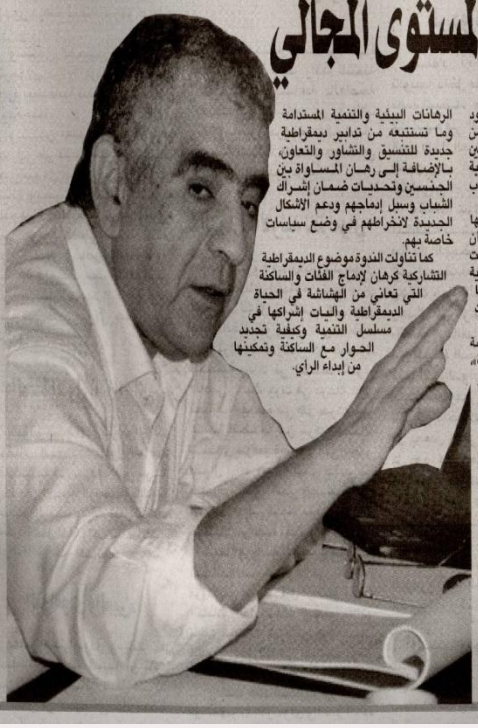

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن المغرب بات مطالبا، في سياق المقاربة التشاركية التي أقرها دستور يوليوز 2011، بإيجاد صيغة لترجمة قوانينه الوطنية على المستوى المجالي، لاسيما في أفق الشروع في تطبيق مشروع الجهوية الموسعة.

وشدد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش مشاركته في أشغال اللقاء الوطني الأول حول «الديمقراطية التشاركية»، التي احتضنتها مدينة أكادير من 30 نونبر إلى فاتح دجنبر الجاري، أنه من «اللازم إيجاد انسجام بين ما ينجز على المستوى الوطني وما يتعين علينا فعله على المستوى الجهوي، وأن نأخذ بعين الاعتبار هذه الإشكالية حينما نصل إلى مناقشة القانون التنظيمي الخاص بالجهوية».

وأوضح أنه إذا كان المغرب يتوفر على منظومة وطنية، تعالي أصلا من تداخل الاختصاصات في ما يرتبط بالديمقراطية التشاركية»، فينبغي توقع المزيد من التعقيد عندما يتعلق الأمر بإحداث هيئات أخرى» لم يتطرق الدستور إلى إحداثها والتي ينبغي لها بحكم الضرورة أن ترى النور».

ولمزيد من البيان بهذا الشأن، أشار المتحدث إلى غياب آلية من شأنها ضمان مبدأ الوصول إلى المعلومة، فضلا عن غياب أي نوع من الميكانيزمات التي يفترضها توقيع المغرب على اتفاقيات دولية حول حقوق الإنسان.

وأشار على سبيل المثال إلى مآل بروتوكول اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي وقع عليه المغرب منذ أسبوعين، و«الذي يلزمنا بإحداث آلية وطنية لمناهضة التعذيب»، متسائلا حول كيفية تنزيل هذه الآلية الجديدة وحول ما إذا كانت من اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من مهام هيئة أخرى.

وعلى سبيل المثال دائما، ذكر المتحدث بمصادقة المغرب، في سنة 2007، على قانون حول الأرشيف وبإحداث مؤسسة « أرشيف المغرب» تبعا لذلك في سنة 2011 متسائلا إن كان هذا الإجراء يعني نقل أرشيفات جميع جهات المملكة إلى الرباط أو التفكير، في إطار القانون الخاص بالجهوية، في خلق أرشيفات جهوية.

وفي السياق ذاته، اعتبر اليزمي أن اللجنة الاستشارية للجهوية تتوقع إحداث ست لجان تعنى بموضوع الديمقراطية التشاركية، فضلا عن اللجان التي يتضمنها أصلا الميثاق الجماعي، لاسيما الشق المرتبط بموضوع تكافؤ الفرص.

وتساءل اليزمي «كيف لنا أن نتصور انسجاما كاملا لمنظومة من هذه الشاكلة»، معتبرا أن مثل هكذا لقاء هو ما ينبغي إمكانية «التحذير بوجوب الانسجام بين ما نقوم به على المستوى الوطني وما ينبغي علينا فعله على المستوى الجهوي».

وأردف المتحدث أن مثل هذه التساؤلات بالضبط هو ما يشغل المشاركين في أشغال ملتقى أكادير الأول حول «الديمقراطية التشاركية» المنظم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع الجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية بهدف» التفكير حول الإطارات الجديدة للديمقراطية التشاركية والتباحث مع منتخبي مختلف الجماعات المحلية حول مسؤولياتهم الجديدة وكذا مناقشة جل هذه القضايا مع هيئات المجتمع المدني».

وأبرز أن من شأن هذه اللقاءات أن تتيح إمكانية التداول حول مدى الانسجام الحاصل والممكن بين الترسانة القانونية الوطنية وانعكاساتها على المستوى المجالي، على اعتبار أن «لا فائدة من وضع منظومة وطنية، فيما السؤال الفعلي يرتبط بمدى إمكانية الاستفادة وإشراك جميع طاقات الأمة ومجموع الفاعلين غير المتواجدين كلهم بالرباط».

واستطرد أن هذا اللقاء يشكل لبنة أولى للتداول حول إمكانية «فتح نقاش حول آليات الديمقراطية التشاركية على الطريقة المغربية، تستلهم، في ذات الآن، الإرث التاريخي وموروث الجهات (الجماعة وثقافة إيكودار وغيرها من آليات التشاور والتداول والمشاركة بما في ذلك تدبير الماء)، مع استحضار تجارب عدد من البلديات (مجلس الشباب بطاطا وتجربة تحسيس ساكنة بلدية والماس بمشكل النفايات ونموذج مدينة شفشاون وتجربة دور الأحياء باكادير).

واعتبر اليزمي أن الأمر يتعلق «بتجارب ذات ارتباط بالديمقراطية التشاركية كانت موجودة قبل دستور 2011»، معتبرا أن مثل هذا اللقاء يندرج أساسا في سياق «الاستماع واستخلاص العبر من التجارب الملموسة لمنتخبينا ولهيئاتنا المنتخبة لكي ندرك كيف استطعنا في مسار هيئاتنا التمثيلية بمسارها الدستوري أن نخلق ديمقراطيتنا التشاركية».

والحال أن إحدى مستجدات دستور يوليوز 2011 يضيف المتحدث، هو كونه «إعلان حقيقي للحقوق والحريات بحكم تضمنه أزيد من 60 فصلا من أصل 180 تتعلق بالحريات الأساسية وبالحقوق الأولية، فضلا عن التنصيص على مبادئ استقلال القضاء والحق في الوصول إلى المعلومة وعدم المس بكرامة الإنسان وغيرها».

وشدد اليزمي على أن من ميزات الدستور الجديد «منح حق تقديم العرائض وحق تقديم المبادرات التشريعية أمام المواطنين ليدلوا بمشاريع قوانين، بالإضافة إلى كل المجالس المرتقب إحداثها (المجلس الوطني للغات والثقافة ومجلس الشباب ومجلس الأسرة والطفولة)».

وفي معرض جوابه عن سؤال حول ما إذا كانت «الديمقراطية التشاركية» تشكل بديلا عن مفهوم الديمقراطية التمثيلية، أقر المتحدث بوجود «أزمة في المشاركة المواطنة بالمغرب كما بغيره من البلدان عبر العالم بتجليات مختلفة تتراوح بين الإعراض عن التسجيل في اللوائح الانتخابية وعدم التصويت، مرورا بعدم الانخراط في الأحزاب والنقابات والجمعيات».

واعتبر أن أزمة المشاركة ينبغي تمثلها كعنصر تكميلي للديمقراطية التمثيلية عوض أن تكون بديلا لها»، لاسيما وأن أزمة التمثيلية أصبحت خاصية «تتقاسمها مع باقي الدول الديمقراطية الأكثر تطورا والتي غنت أكثر تعقيدا، خصوصا بعد انهيار اليوتوبيات السياسية التي كانت تشحن الجماهير كالاشتراكية مثلا».

ودليل اليزمي على الأمر أنه «حتى ولو كان لأزمة المواطنة والمشاركة أسباب مغربية وطنية صرفة»، فإن « كل أمم العالم باتت تبحث عن وسائل لتعزيز انخراط ومشاركة مواطنيها»، رغم محدودية ما يقال عن الديمقراطية باعتبارها تنبني على عاملي التمثيلية والانتخابات.

يشار إلى أن ندوة أكادير، التي امتدت على مدى يومين في إطار سبع موائد مستديرة تناولت طرح سلسلة من الأسئلة حول سبل وضع آلية وطنية للديمقراطية التشاركية تتسم بالانسجام من حيث الصلاحيات والإمكانات وطبيعة علاقات التكامل بين المستوى الوطني ومختلف المستويات الجهوية.

كما تطرق المشاركون إلى مقاربة إمكانية بناء سياسة للديمقراطية التشاركية بدون سياسة للامركزية وطبيعة العلاقات الممكنة مع السلطات الإدارية للوصاية على المستوى الوطني والمحلي، فضلا عن إمكانيات عمل الفاعلين وفرص التوفيق بين أهداف التشاور والصعوبات المرتبطة بحجم المجال الترابي في سياق مشروع الجهوية المتقدمة.

وانكب المشاركون أيضا على موضوع الرهانات البيئية والتنمية المستدامة وما تستتبعه من تدابير ديمقراطية جديدة للتنسيق والتشاور والتعاون، بالإضافة إلى رهان المساواة بين الجنسين وتحديات ضمان إشراك الشباب وسبل إدماجهم ودعم الأشكال الجديدة لانخراطهم في وضع سياسات خاصة بهم.

كما تناولت الندوة موضوع الديمقراطية التشاركية كرهان لإدماج الفئات والساكنة التي تعاني من الهشاشة في الحياة الديمقراطية والتي إشراكها في مسلسل التنمية وكيفية تجديد الحوار مع الساكنة وتمكينها من إبداء الرأي.

العبارة
«المغرب بات مطالبا بإيجاد صيغة لترجمة قوانينه الوطنية على المستوى المجالي، لاسيما في أفق الشروع في تطبيق مشروع الجهوية الموسعة»
إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

PHRASE DU JOUR

«On vient de ratifier, il y a 15 jours, le protocole de la convention contre la torture. Ceci implique qu'il nous faudra mettre un mécanisme national de prévention contre la torture. Comment mettre en place ce dernier ? Est-ce le CNDH qui s'en charge ou un autre organisme ? ».

Driss El Yazami, président du CNDH, dans son allocution à l'occasion de la première rencontre nationale sur la démocratie participative, qui s'est déroulée du 30 novembre au 1er décembre à Agadir.

Libération

La première rencontre nationale d'Agadir : La démocratie participative passée au crible

Le Conseil national des droits de l'Homme (CHDH) et l'Association marocaine pour des éco-villes (AMEV) ont organisé, les 30 novembre et 1er décembre 2012, la première Rencontre nationale sur la démocratie participative à l'Hôtel de ville d'Agadir, en partenariat avec la commune urbaine d'Agadir, la région Souss-Massa-Drâa, la Fondation Hanns Seidel, l'Univeristé Ibn Zohr d'Agadir et l'Association ICI, Paris-France.

Cette rencontre nationale a eu pour objectif de réfléchir sur les nouveaux cadres de la démocratie participative et de débattre avec les élu(e)s des diférentes collectivités territoriales de leurs nouvelles responsabilités dans ce nouveau contexte, et avec la société civile des questions ayant trait à la démocratie participative.

Ce fut là une occasion qui a permis aux participants d'échanger des expériences autour des différents volets de cette thématique : "Démocratie participative, cohérence nationale et déclinaison territoriale"; "Démocratie participative et décentralisation"; "Les échelles de la démocratie participative"; "Démocratie participative et développement durable"; "La démocratie participative, un enjeu pour l'égalité hommes/femmes"; "La démocratie participative, un enjeu d'ouverture vers la jeunesse"; "La démocratie participative, un enjeu d'inclusion des groupes vulnérables et des populations précaires dans la vie démocratique".

Cette rencontre, dont les travaux ont été inaugurés par Tariq Kabbage, député-maire de la commune urbaine d'Agadir et président de l'AMEV, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme, et Brahim Hafidi, président du Conseil régional du Souss-Massa-Drâa, a été marquée par la participation d'élu(e)s, de parlementaires, de représentants de responsables de l'adminstration centrale, de représentants de la société civile, et d'experts nationaux et internationaux en la matière.

Elle a surtout été marquée par un dialogue franc et sincère entre toutes les parties concernées. Plusieurs expériences déjà réalisées sur le terrain ont été présentées devant l'assistance. On peut citer par exemple celles entreprises à Tata, Tiznit, Kénitra, Dar Bouâazza, Chefchaouen, Agadir…sans oublier celles de Seliana en Tunisie, Yoko au Cameroun et Lille en France. A signaler aussi que les tables rondes qui ont traité des différentes thématiques de cette problématique ont été suives avec une très grande attention par l'assistance. La grande salle de l'Hôtel de ville n'a pratiquement pas désempli du début à la fin des travaux de cette très importante rencontre, de l'avis quasi unanime des organisateurs et des participants.

Il est à rappeler, à cette occasion, qu'en plus de la consécration du rôle des partis politiques (art. 7), des syndicats (art. 8) et de la liberté associative (art. 12), la nouvelle Constitution du Royaume enjoint aux pouvoirs publics d'œuvrer pour "la création d'instances de concertation, en vue d'associer les différents acteurs sociaux à l'élaboration, la mise en œuvre, l'exécution et l'évaluation des politiques publiques" (art. 13), et consacre le droit d'initiative législative (art. 14) et de pétition (art. 15). Intitulé, "De la bonne gouvernance", le titre XII de la Constitution énonce, de l'article 154 à l'article 158, les principes généraux qui doivent régir les services publics et détaille, de l'article 159 à l'article 171, les missions des principales instances nationales relevant de la démocratie participative et des droits de l'Homme.

Tariq Kabbage, député-maire de la ville d'Agadir : "Il faut mettre en place les mécanismes de cette démocratie participative que la nouvelle Constitution a mis au centre"

«C'est une manifestation organisée par le Conseil national des droits de l'Homme et l'Association marocaine pour des éco-villes avec le soutien de la Fondation Hanns Seidel. A travers cette rencontre, nous avons posé la problématique de la démocratie participative comme étant un moyen de faire connaître , de par la politique de la ville par exemple, des institutions de la ville, mais aussi par rapport à ce que pensent les citoyens quant à un certain nombre de pratiques qui les concernent directement. Aujourd'hui, concernant les grands problèmes, il est très important d'avoir la possibilité d'écouter, de débattre pour qu'ensuite les citoyens puissent s'approprier les décisions ou les projets qui seront mis en place par les élus et les politiques. Car aujourd'hui, les citoyens se méfient des poltiques, et du politique. Et cette méfiance, si on veut, la dissiper, il faut tout simplement que le politique soit plus en relation avec la population. Il faut donc mettre en place les mécanismes de cette démocratie participative que la nouvelle Constitution a mis au centre. Au niveau de la Charte communale de 2009, nous avons le Plan de développement communal qui, en principe, se fait d'une manière participative en réunissant les associations pour étudier les problèmes de la ville. Je pense que c'est une démarche très importante, mais il ne faut pas qu'on s'arrête uniquement à ce genre de manifestations qui ont lieu tous les six ans pour mettre en place un Plan communal. Il faut qu'il y ait tout au long de la mandature des possibilités de présenter, de débattre, de faire le point sur les problèmes et les difficultés rencontrés. Le problème que nous avons aujourd'hui, en tant qu'élus-et c'est peut-être de là que vient cette défiance-ce sont toutes les lourdeurs administratives des politiques urbaines qu'on a mises en place, je parle en tant que maire, et aussi les possibilités de blocage, qui nous sont imposées notamment par la DGCL (Direction générale des collectivités locales du ministère de l'Intérieur) ou le représentant de l'autorité sur place, étant donné que nous n'avons pas ce qui existe déjà dans un certain nombre de démocraties européennes où l'élu, sur la base de son budget, a la possibilité de gérer et d'utiliser celui-ci, bien sûr dans le cadre de la loi, sans avoir à attendre une approbation quelconque. De plus, les procédures administratives doivent être allégées. Donc, tout ceci nous montre que si l'on veut que le politique fasse son travail, et bien, il y a un certain nombre de réglementations qu'il faut changer. On peut se poser aussi la question pourquoi l'AMEV s'intéresse-t-elle à cette question. Et bien tout simplement, parce que c'est une association de villes qui ont en commun l'écologie, l'environnement. Et c'est justement là une question qui est fondamentale. Car, aujourd'hui, parler d'environnement, c'est aussi toucher des intérêts. Et il faut que la population puisse se mobiliser pour défendre ce capital important que nous sommes en train de gaspiller, et très souvent d'une manière irresponsable. Donc, il faut que les citoyens prennent en compte cette dimension environnementale qui est d'une nécessité vitale. Ils le font d'ailleurs, on le sent ici et là, dans certains quartiers, dans les campagnes, où l'on constate des réactions de la populations, ne serait-ce que pour la défense du capital que nous avons ici, à savoir l'arganier. Or, il y a des projets qui se font au Nord d'Agadir où on déboise des sites absolument merveilleux. Donc, je pense qu'il faut que les citoyens se prennent en mains, ceux du terroir, mais aussi ceux d'ailleurs parce que ce sont des choses qui concernent tout le monde. L'environnement n'a pas de frontières ni de limites. Donc, voilà, je pense que cette démocratie participative peut nous permettre aussi de faire passer un certain nombre de messages concernant l'environnement. »

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme : "On doit réfléchir à la démocratie participative au niveau national, régional et local"

«Je pense que c'est une rencontre très importante pour plusieurs raisons. La première, c'est qu'on a pu poser la question de la nécessaire cohérence qui doit exister entre l'ensemble des institutions de bonne gouvernance et de protection des droits de l'Homme que nous devons mettre en place au niveau national. La deuxième concerne la nécessité de réfléchir, dès maintenant, au prolongement territorial de ces instances de bonne gouvernance. Comme vous le savez, le rapport de la Commission sur la régionalisation avancée avait fait des propositions en matière de démocratie participative, et il ya des disposition dans la Constitution en matière de démocratie participative, et dans la Charte communale. Il faut qu'il y ait une réflexion qui prenne en compte ces trois niveaux : le niveau national, régional et local. Et puis, il y a eu aussi et surtout la présentation de très nombreuses expériences déjà réalisées par des municipalités en matière de démocratie participative : à Chefchaouen, à Kénitra, à Tata, à Tiznit, à Agadir, à Dar Bouâazza. Donc, on voit bien que les élu(e)s sont déjà en train d'inventer, et de mettre en œuvre des modalités de démocratie participative. Donc, il est important d'utiliser ces expériences, de voir que nous ne commençons pas à partir de rien; il y a déjà des acquis. Et enfin, je crois que ce que cette rencontre a permis, c'est la nécessaire ouverture sur les expériences internationales. La crise de la citoyenneté, celle de la participation, la défiance vis-à-vis des partis politiques, de la vie poilitique, ne nous concernent pas uniquement puisqu'il s'agit d'une crise internationale. Et donc, tous les moyens pour revitaliser la citoyenneté, l'enrichir et l'élargir, sont à prendre en considération. Nous devons aussi apprendre des choses des pays du Nord, mais également des pays subsahariens comme l'a montré la participation du Cameroun, ou du Brésil, entre autres ».

Il faut une cohérence entre les lois nationales et leurs déclinaisons territoriales (El Yazami)/ 1

Agadir, 3 déc. 2012 (MAP)- Le Maroc a besoin, dans le contexte de la démarche participative consacrée par la Constitution de juillet 2011, de trouver une cohérence entre les lois nationales et leurs déclinaisons territoriales, notamment dans le sillage de la régionalisation avancée, a souligné le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

"Il faut une cohérence entre ce qu'on fait au niveau national et ce qu'on va faire au niveau régional. Lorsqu'on arrivera à la discussion de la loi organique sur la régionalisation, il faut avoir à l'esprit cette problématique", a précisé, M. El Yazami, dans une interview à la MAP en marge de sa participation aux travaux de la première rencontre nationale sur la démocratie participative, qui s'est déroulée du 30 novembre au 1er décembre à Agadir.

Car, a-t-il expliqué, si l'on dispose d'un dispositif national en matière de démocratie participative "qui peut être, déjà, incohérent au vu du chevauchement des compétences", il faut aussi prévoir la complexité des organismes à mettre en place et qui "ne sont pas prévus dans la constitution, mais qu'il faudra nécessairement créer".

Pour étayer ce propos, M. El Yazami a cité l'absence d'un dispositif devant garantir le principe du droit d'accès à l'information, au même titre que le manque d'un mécanisme conséquent à la ratification par le Maroc de traités internationaux sur les droits de l'homme.

"Par exemple, on vient de ratifier, il y a 15 jours, le protocole de la convention contre la torture. Ceci implique qu'il nous faudra mettre un mécanisme national de prévention contre la torture (MNP). Comment mettre en place ce MNP? Est-ce le CNDH qui s'en charge ou un autre organisme ?", s'est-il interrogé.

A titre d'illustration toujours, il a évoqué l'adoption, en 2007, d'une loi sur les archives et la mise en place de l'institution "Archive du Maroc" en 2011. Mais "est-ce que pour les archives des régions, on va toutes les remonter à Rabat ? Ou il ne faut pas prévoir dans la loi sur la régionalisation la création d'archives régionales ?", a-t-il encore sermonné.

Un autre exemple ? Il fait observer que la commission consultative sur la région préconise la mise en place de six commissions en matière de démocratie participative, outre les commissions déjà prévues dans la Charte communale, comme celle sur l'égalité des chances.

"Comment imaginer une cohérence globale de ce système ?", s'est-il encore interrogé, soutenant que c'est par ce genre de rencontres de dire "Attention, il faut une cohérence entre ce qu'on fait au niveau national et ce qu'on va faire au niveau régional".

Pour l'interviewé, c'est précisément à ce genre de questionnements que le colloque d'Agadir sur la démocratie participative, initié par le CNDH en partenariat avec l'Association marocaine pour des éco-villes (AMEV), a tenté d'apporter des pistes de réflexion.

Et pour cause, ce genre de séminaires évoque, selon lui, le problème de la cohérence du dispositif national et ses implications en termes de prolongement territorial, dès lors que "ça ne sert à rien de mettre en place un dispositif national, alors que la question essentielle consiste à savoir comment profiter, comment associer toutes les énergies et tous les acteurs de la Nation qui ne sont pas tous à Rabat".

Cette rencontre de deux jours aura permis, selon lui, de lancer le débat sur la manière d'"inventer des mécanismes de la démocratie participative à la marocaine", en capitalisant, à la fois, sur le patrimoine historique et les traditions des régions (Jemâa, Igoudars et autres modalités de consultation, participation et de délibération, dont la gestion de l'eau), et sur les expériences de nombre de municipalités (conseil de la jeunesse à Tata, sensibilisation de la population sur les ordures à Oulmès, le modèle la ville de Chefchaouen ou encore les maisons de quartiers à Agadir).

"Ce sont des expériences de modalités de démocratie participative qui existaient déjà avant la Constitution", a-t-il relevé, notant que ce séminaire est destiné à "écouter et tirer les leçons de l'expérience concrète de ces municipalités pour voir comment, entre les dispositions constitutionnelles, notre histoire et l'expérience pratique concrète que les élus font, on peut inventer notre démocratie participative".

Et il y a de quoi, a-t-il soutenu, dès lors que l'une des nouveautés de la Constitution de juillet 2011 est d'être "un véritable manifeste des droits et des libertés, puis qu'il y a plus de 60 articles sur 180 qui régissent les libertés principales et les droits fondamentaux avec la consécration, par exemple, des principes de non-discrimination, de l'indépendance de la justice, du droit d'accès à l'information, de la prohibition totale de toute atteinte à la dignité humaine, etc."

Démocratie participative «Inventer des mécanismes à la marocaine»

Il faut une cohérence entre les lois nationales et leurs déclinaisons territoriales. Driss El Yazami.

Le Maroc a besoin, dans le contexte de la démarche participative consacrée par la Constitution de juillet 2011, de trouver une cohérence entre les lois nationales et leurs déclinaisons territoriales, notamment dans le sillage de la régionalisation avancée, a souligné le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

"Il faut une cohérence entre ce qu'on fait au niveau national et ce qu'on va faire au niveau régional. Lorsqu'on arrivera à la discussion de la loi organique sur la régionalisation, il faut avoir à l'esprit cette problématique", a précisé, M. El Yazami, dans une interview à la MAP en marge de sa participation aux travaux de la première rencontre nationale sur la démocratie participative, qui s'est déroulée du 30 novembre au 1er décembre à Agadir.

Car, a-t-il expliqué, si l'on dispose d'un dispositif national en matière de démocratie participative "qui peut être, déjà, incohérent au vu du chevauchement des compétences", il faut aussi prévoir la complexité des organismes à mettre en place et qui "ne sont pas prévus dans la constitution, mais qu'il faudra nécessairement créer".

Pour étayer ce propos, M. El Yazami a cité l'absence d'un dispositif devant garantir le principe du droit d'accès à l'information, au même titre que le manque d'un mécanisme conséquent à la ratification par le Maroc de traités internationaux sur les droits de l'homme.

"Par exemple, on vient de ratifier, il y a 15 jours, le protocole de la convention contre la torture. Ceci implique qu'il nous faudra mettre un mécanisme national de prévention contre la torture (MNP). Comment mettre en place ce MNP? Est-ce le CNDH qui s'en charge ou un autre organisme ?", s'est-il interrogé.

A titre d'illustration toujours, il a évoqué l'adoption, en 2007, d'une loi sur les archives et la mise en place de l'institution "Archive du Maroc" en 2011. Mais "est-ce que pour les archives des régions, on va toutes les remonter à Rabat ? Ou il ne faut pas prévoir dans la loi sur la régionalisation la création d'archives régionales ?", a-t-il encore sermonné.

Un autre exemple ? Il fait observer que la commission consultative sur la région préconise la mise en place de six commissions en matière de démocratie participative, outre les commissions déjà prévues dans la Charte communale, comme celle sur l'égalité des chances.

"Comment imaginer une cohérence globale de ce système ?", s'est-il encore interrogé, soutenant que c'est par ce genre de rencontres de dire "Attention, il faut une cohérence entre ce qu'on fait au niveau national et ce qu'on va faire au niveau régional".

Pour l'interviewé, c'est précisément à ce genre de questionnements que le colloque d'Agadir sur la démocratie participative, initié par le CNDH en partenariat avec l'Association marocaine pour des éco-villes (AMEV), a tenté d'apporter des pistes de réflexion.

Et pour cause, ce genre de séminaires évoque, selon lui, le problème de la cohérence du dispositif national et ses implications en termes de prolongement territorial, dès lors que "ça ne sert à rien de mettre en place un dispositif national, alors que la question essentielle consiste à savoir comment profiter, comment associer toutes les énergies et tous les acteurs de la Nation qui ne sont pas tous à Rabat".

Cette rencontre de deux jours aura permis, selon lui, de lancer le débat sur la manière d'"inventer des mécanismes de la démocratie participative à la marocaine", en capitalisant, à la fois, sur le patrimoine historique et les traditions des régions (Jemâa, Igoudars et autres modalités de consultation, participation et de délibération, dont la gestion de l'eau), et sur les expériences de nombre de municipalités (conseil de la jeunesse à Tata, sensibilisation de la population sur les ordures à Oulmès, le modèle la ville de Chefchaouen ou encore les maisons de quartiers à Agadir).

"Ce sont des expériences de modalités de démocratie participative qui existaient déjà avant la Constitution", a-t-il relevé, notant que ce séminaire est destiné à "écouter et tirer les leçons de l'expérience concrète de ces municipalités pour voir comment, entre les dispositions constitutionnelles, notre histoire et l'expérience pratique concrète que les élus font, on peut inventer notre démocratie participative".

Et il y a de quoi, a-t-il soutenu, dès lors que l'une des nouveautés de la Constitution de juillet 2011 est d'être "un véritable manifeste des droits et des libertés, puis qu'il y a plus de 60 articles sur 180 qui régissent les libertés principales et les droits fondamentaux avec la consécration, par exemple, des principes de non-discrimination, de l'indépendance de la justice, du droit d'accès à l'information, de la prohibition totale de toute atteinte à la dignité humaine, etc."

"Je crois que la Constitution a permis d'ouvrir ce champ: Il y a le droit de pétition, qui est inscrit, il y a le droit d'initiative législative c'est-à-dire le droit pour le citoyen dans l'avenir de proposer des projets de loi, il y a tous les conseils prévus (conseil national des langues et de la culture, conseil de la jeunesse et de la vie associative, conseil de la famille et de l'enfance", a-t-il rappelé.

A la question de savoir si la démocratie participative était une alternative à la démocratie représentative, M. El Yazami a estimé qu'"il y a une crise de la participation citoyenne au Maroc, comme ailleurs dans le monde, et cette crise se manifeste de plusieurs manières par le fait de ne pas s'inscrire sur les listes électorales, de ne pas aller voter, de s'éloigner de l'adhésion aux partis, aux syndicats ou aux associations".

Trait caractéristique "que nous partageons avec d'autres sociétés démocratiques les plus avancées, devenues de plus en plus complexes, après l'effondrement des grandes utopies politiques qui mobilisaient les populations, dont le socialisme par exemple", la crise de la participation se révèle comme un "complément par rapport à la démocratie représentative et n'est pas destinée à la remplacer".

La preuve ? "Quoique cette crise de la citoyenneté et de la participation soient marocaine avec des raisons proprement nationales", a-t-il soutenu, il n'empêche que, de par le monde, le modèle fondateur de la démocratie (représentativité et élections) "toutes les nations cherchent des moyens de renforcer l'adhésion et la participation des citoyens".

"Au niveau international, on parle beaucoup du budget participatif de Porto Allègre, adopté par plus de 15 mille villes à travers le monde, on parle des débats publics nécessaires avant tous projets de réformes urbaines", a-t-il dit, relevant qu'en matière de démocratie participative "il n'y a pas de lois internationales, il y a des pratiques, des expériences, des expérimentations".

Si l'on n'est pas dans le domaine de "la vérité totale absolue en la matière", l'interviewé n'a pas manqué de souligner l'impératif de "discuter des problématiques, les anticiper, les avoir à l'esprit", arguant que les sociétés qui avancent sont celles qui "anticipent les difficultés, débattent de la manière la plus large et la plus pluraliste possible sur ces difficultés et essaient de trouver des compromis entre tous les points de vue légitimes".

Plusieurs experts, académiciens, décideurs, élus locaux et représentants du tissu associatif avaient pris part au colloque d'Agadir sur la "démocratie participative//, une rencontre destinée à "réfléchir sur les nouveaux cadres de la démocratie participative, discuter avec les élus des diverses collectivités territoriales sur leurs nouvelles responsabilités et à débattre de ces questions avec la société civile.

Ce colloque de deux jours avait pour vocation d'ouvrir, dans le cadre de sept tables-rondes, le débat sur une série d'interrogations sur la manière d'imaginer un dispositif national de démocratie participative cohérent en termes de prérogatives et de moyens et les types de relations et de complémentarités à prévoir entre le niveau national et les divers niveaux territoriaux.

Les participants ont évoqué les diverses contraintes et possibilités des relations à établi entre les collectivités territoriales et les tutelles administratives locales et centrales, ainsi que les prérogatives des acteurs locaux dans le sillage du projet de la régionalisation avancée.

Ils ont aussi abordé les enjeux environnementaux et ce qu'ils impliquent de nouvelles procédures démocratiques de consultation, de coordination et de coopération, les problématiques liées à la parité et à l'égalité hommes/femmes, ainsi que les enjeux de l'implication de la jeunesse et des possibilités d'intégrer et de soutenir de nouvelles formes d'engagement des jeunes dans l'élaboration des politiques les concernant.

Aussi ont-ils mis l'accent sur l'impératif de réfléchir sur comment faire participer les populations précaires dans la vie démocratique et dans les projets de développement et de renouer le dialogue avec les habitants en leur donnant la parole, la démocratie participative étant entendu comme un enjeu d'inclusion des groupes vulnérables.-(MAP)-.

Colloque national : La démocratie participative à la loupe

Comme annoncé précédemment, le forum national autour de la démocratie participative a amorcé ses travaux hier vendredi, à la salle des conférences de la commune d'Agadir. Organisée par l'association nationale des éco-villes (AMEV), en collaboration avec le conseil national des droits de l'homme (CND H), cette rencontre a drainé un imposant parterre d'intervenants parmi les institutionnels, les acteurs des associations et des coopératives, les élus, les académiciens... La cérémonie d'ouverture à laquelle a pris part Tarik Kabbage, président de l'AMEV et maire du conseil communal d'Agadir, Driss Yazami, président du CNDH, Brahim Hafidi, président du conseil régional Souss Massa Drâa, a cadré , en quelque sorte, le débat sur ce les différents volets de cette thématique d'actualité, d'autant plus que, parmi l'assistance, nombre de responsables des collectivités locales, à travers le royaume, ont répondu présents à cette manifestation de concertation et de partage. Le choix donc de ce thème a permis, dans les différentes communications, la volonté des participants de mettre en avant des idées novatrices dans le sens de l'inclusion des marocaines et des marocains à construire un nouveau cadre de vie, à travers des mécanismes précis et audacieux. Dans ce sens, on retiendra cet éminent passage du mot du président de l'AMEV dans le bulletin interne de l'association, à savoir « en lançant officiellement le dialogue sur la politique de la ville, le ministre de l'habitat, de l'urbanisme et de la politique de la ville fait preuve de courage. L'héritage urbain que nous ont légué nos ancêtres est en danger. Nos villes sont malades, à bout de souffle comme ses habitants désenchantés. La politique de la ville mérite qu'on lui adresse une série une série de questions de fond. Agir avec des habitants réconciliés avec leur ville, être à leur écoute, mettre leurs ressources et leurs capacités en mouvements, c'est renforcer les solidarités entre les territoires, entre les générations, entre les femmes et les hommes». Ces mots résument, en fait, la nature et les visées de ce rassemblement dont l'attention est focalisée, en fonction des contributions notoires des divers intervenants. L'apport des élus en termes d'expériences locales vécues, notamment l'exemple révélateur d'une ville oasienne reculée comme Tata, les explications persuasives en matière d'accessibilités à l'adresse des personnes en situation d'handicap, mises en exergue par KarimTej, chef de cabinet du ministre de l'habitat, de l'urbanisme et de la politique de la ville, les données exhaustive du représentant de l'initiative nationale du développement humain...sont, entre autres, les illustrations concrètes d'une telle démarche. Celle des grands espoirs, dans cette nouvelle dynamique qui renferme des valeurs d'entraide, de cohérence sociale, de proximité et de coproduction des politiques publiques.

Agadir: Grand-messe sur la démocratie participative

03/12/2012

LA dernière réforme constitutionnelle consacre la démocratie participative. Elle ouvre ainsi une perspective féconde pour le développement de politiques concertées et la prise en compte du niveau territorial. C'est dans ce cadreque l'Association marocaine des éco-villes (Amev) et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) ont organisé le week-end dernier une rencontre à Agadir sur les nouveaux cadres de la démocratie participative, indique Tariq Kabbage, maire de la ville. Un premier forum du genre en présence d'une pléiade d'institutionnels, d'académiciens, d'élus et d'acteurs associatifs avec pour ambition d'ouvrir la réflexion sur la mise en cohérence de la politique nationale en matière de démocratie participative et sa mise en application à l'échelle territoriale. A Agadir, ce concept de démocratie participative n'est pas nouveau. «La culture de la participation dans la région a toujours été présente, notamment à travers la figure emblématique du «Amazal» qui avait pour rôle la gestion participative et la distribution de l'eau dans la communauté. Cette culture était aussi présente au travers de la pratique de la «Jmâa» très répandue dans le Souss», rappelle Tariq Kabbage. Plus récemment plusieurs initiatives participatives ont été lancées dans la ville telles que l'Agenda 21 qui ont débouché sur la création de maisons de quartier. De 2006 à 2009, la démarche a aussi été adoptée dans le cadre de l'élaboration du plan communal de développement. Les expériences de l'INDH constituent également à l'échelle locale comme à l'échelle nationale une version évoluée des mécanismes de participation des citoyens aux actions publiques. Beaucoup de ces initiatives se heurtent cependant aux problématiques de pérennisation de ce genre de démarche, tels le financement et la mobilisation de tous les habitants, souligne l'élu. D'où l'intérêt de renforcer la société civile en lui assurant les moyens juridiques, mais aussi financiers pour s'acquitter de son rôle. L'assise de la société civile passe par une démarche de sensibilisation auprès des jeunes dès l'école, indique Mohamed Charef, président de la Commission régionale du CNDH à Agadir. Il est important face à la dynamique que connaît ces dernières années la société civile, de clarifier la place des ONG et des élus au niveau des domaines d'intervention et des modes de financement. De l'avis des conférenciers, il est nécessaire en fait dans le cadre de la démocratie participative que l'Etat veille à articuler l'action des institutions et des acteurs intervenants. Cela passe par une mise en cohérence globale des dispositifs institutionnels, pour éviter les chevauchements des prérogatives, préconisent les intervenants.

Concurrence

La dialectique entre démocratie représentative et démocratie participative a aussi été soulignée lors des débats. «Cela constitue le principal défi à relever dans l'implantation de ce nouveau mode de conduite des actions publiques. Il y a un risque de substitution ou du moins de concurrence de la démocratie participative à celle représentative», indique une intervenante. Pour elle, sous le couvert de faire participer tout le monde, nous risquons de fabriquer de l'exclusion politique plutôt que de créer des lieux d'intégration. Néanmoins cette forme de démocratie permettra de contrer toute menace d'autoritarisme, en empêchant la monopolisation du pouvoir par une seule partie. Le souci est de veiller sur l'équilibre entre démocratie représentative et démocratie participative.

اختتام فعاليات اللقاء الوطني حول الديمقراطية التشاركية باكادير

اختتمت بمدينة أكادير، زوال يوم السبت فاتح دجنبر2012 أشغال اللقاء الوطني الأول حول موضوع « الديمقراطية التشاركية » الذي نظمته الجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية, بمعية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بإصدار التوصيات والخلاصات المنبثقة عن الورشات و الموائد المستديرة المنظمة طيلة يومي الجمعة و السبت الماضيين, بهدف مناقشة موضوعات مرتبطة بآليات تنفيذ وتطبيق الديمقراطية التشاركية في مجالات عديدة كما نص عليها الدستورالجديد.

و

كانت الجلسة الإفتتاحية المنعقدة صباح يوم الجمعة 30دجنبر2012، بقاعة إبراهيم الراضي، بقصربلدية أكادير، والتي ترأسها رئيس الجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية و رئيس المجلس البلدي لأكادير طارق القباج، قد عرفت حضورا كبيرا للفاعلين الإجتماعيين و الحقوقيين و الإعلاميين و المنتخبين بما فيهم رؤساء بلديات و جماعات المنتمون للجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية.

كما عرفت الجلسة كلمات موجهة و موضحة لأهداف اللقاء الوطني لكل من طارق القباج و إدريس اليازمي و إبراهيم الحافيدي...حيث أكدت كلها على ضرورة تنزيل قوانين نصّ عليها الدستورالجديد حول الجهوية الموسعة و المتقدمة و حول الديمقراطية التشاركية و توفير آليات التقييم و المحاسبة و آليات إجرائية أخرى لتحقيقها بما في ذلك التغلب على الإكراهات الجاثمة التي تحول دون تنزيلها منها مشكلة اللاتمركز و المساطر الإدارية المعقدة و توفير الموارد البشرية الضرورية.

و تناولت الموائد المستديرة التي شارك فيها باحثون جامعيون و منتخبون مغاربة و أجانب و حقوقيون عدة موضوعات مختلفة حول « الديمقراطية التشاركية،الإنسجام الوطني و التوطين الترابي»، و « المدينة المدمجة، إشراك الفئات في وضعية هشاشة « و »الديمقراطية التشاركية ودور الفاعلين الإقتصاديين» و « الديمقراطية والمناصفة « و » الديمقراطية التشاركية و التنمية المستدامة» و » الديمقراطية التشاركية والشباب ».

هذا و تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تعذر حضورعدة وزراء كانوا مبرمجين في هذا اللقاء الوطني لأسباب مختلفة، فإن الورشات و الموائد المستديرة شهدت نقاشات و مداخلات في مستوى عال طرحت فيها عدة أسئلة وجيهة من بينها كيف يمكن تحقيق الإنسجام بين ما هو وطني و جهوي على مستوى الصلاحيات و الإمكانيات؟ و أي هامش لتدخل الجماعات المحلية بعيدا عن الوصاية؟ و كيف يمكن التوفيق بين أهداف التشاور و الصعوبات المرتبطة بحجم المجال الترابي؟ وما السبيل إلى تمكين النساء والرجال من تقاسم السلطة؟ وغيرها من الأسئلة التي كانت محور إجابات المتدخلين والمحاضرين.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لـ "المغربية"

الصبار: وضعية حقوق الإنسان تحسنت كثيرا ونتطلع إلى الأفضل

استضافت "المغربية " محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حوار مطول، وناقشت معه مجموعة من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بالمغرب.

وتحدث الصبار عن مراحل التطور المهمة التي مرت منها وضعية حقوق الإنسان بالمغرب منذ تسعينيات القرن الماضي، والتي قال عنها إنها "اتسمت باتخاذ العديد من التدابير السياسية والتنظيمية والقانونية والمؤسساتية". وما ميز الإصلاحات التي أطلقت، يضيف الصبار، أنها تطرقت إلى إشكاليات أساسية، تتعلق بالمساواة، والتعددية، والحقوق السياسية والمدنية، توجت بصدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، وقبله تقرير الخمسينية حول التنمية، ثم "الدستور الجديد، الذي كان مرحلة مفصلية، إذ أكد في ديباجته على قيم حقوق الإنسان".

ووقف الصبار عند مساهمة المجلس في النهوض بحقوق الإنسان، من خلال إعمال مقتضيات الدستور ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية، ومواصلة تتبع تنفيذ برامج هيئة الانصاف والمصالحة. وبهذا الخصوص، أوضح أن سنة 2012 ستعرف اختتام أخر المشاريع الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة الداخلية عبر المجالس الإقليمية لكل من طان طان وأزيلال و الخميسات، مشيرا إلى أن المجلس يعمل حاليا على تحديد أشكال المتابعة التي يرتئيها، سواء بالنسبة للمشاريع المنجزة أو بالنسبة لالتزامات القطاعات الحكومية.

وأفاد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس يعتبر عضوا فاعلا في لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية، والشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية، مشيرا إلى أن هناك شبكة جديدة قيد التكوين حاليا، تتعلق بالشبكة العربية الإيبيرية اللاتينية.

وتوقف الصبار عند أهداف إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، والتقريرين الأخيرين للمجلس، المتعلقين بالمستشفيات العمومية للأمراض العقلية ووضعية السجون والسجناء بالمغرب، ومواضيع أخرى في هذا الحوار.

بداية، ما هو تقييمكم لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب؟

- مرت وضعية حقوق الإنسان في المغرب بمراحل تطور مهمة وتدريجية، انطلقت منذ تسعينيات القرن الماضي، واتسمت باتخاذ العديد من التدابير السياسية والتنظيمية والقانونية والمؤسساتية، إذ جرى خلق شروط انفراج سياسي، وإصدار العفو الذي شمل المعتقلين والمغتربين، كما حصل تعديل الكثير من القوانين، وإلغاء بعض النصوص والمقتضيات، وإصدار قوانين جديدة في إطار جهود ملاءمة التشريعات الوطنية مع التزامات بلادنا الدولية، علاوة على إحداث مؤسسات، مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وديوان المظالم، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بالإضافة إلى إطلاق مسلسل العدالة الانتقالية، وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وقبلها هيئة التحكيم المستقلة.

وما ميز الإصلاحات التي أطلقت، أنها تطرقت إلى إشكاليات أساسية، هي المساواة، والتعددية، والحقوق السياسية والمدنية. ووقع تتويجها بصدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، وقبله تقرير الخمسينية حول التنمية. ثم كان الدستور الجديد مرحلة مفصلية، إذ أكد في ديباجته على قيم حقوق الإنسان: الحرية، والكرامة، والمساواة، والتسامح، والالتزام بما تقتضيه المواثيق الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات، إذ تؤكد الوثيقة الدستورية تشبث بلادنا بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، وبحماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بتخصيص ثلاثين فصلا من الدستور للحقوق الأساسية، إلى جانب فصول أخرى تتطرق لاستقلال القضاء والحكامة الجيدة.

كما أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان يأتي في سياق مطبوع بتسارع وتيرة مسلسل الإصلاحات السياسية في بلادنا، جسدته الأنظمة الأساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، وإصلاح القانون الأساسي لمجلس المنافسة الاقتصادية، وللهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة، وإحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وآفاق واعدة وممهدة للعديد من الأوراش، التي يتطلبها إعمال الدستور وتنزيل مقتضياته في مختلف المجالات ذات الصلة.

انطلاقا من الدستور الجديد الذي يكرس مبدأ حقوق الإنسان، ما هي رهانات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للنهوض بحقوق الإنسان في المغرب؟

- إن من بين اختصاصات المجلس، حسب مقتضيات الظهير المُحدث له، باعتباره مؤسسة وطنية مستقلة، حريصة على حماية المواطنين وملاءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، المساهمة في تنشيط الحوار العمومي التعددي حول ثقافة حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق، تتعدد أشكال مساهمة مجلسنا في إعمال مقتضيات الدستور ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية، إذ لا يمكن أن يبقى بمعزل عن الحوار الوطني حول قضية الحريات والحقوق الأساسية، والمسلسل التشريعي، الذي تجري مباشرته في هذا المجال، لذا يلعب المجلس دورا مزدوجا: دورا تنشيطيا للحوار العمومي، ووظيفة التعبئة، وضمان انخراط كافة الفاعلين المعنيين، وفي هذا السياق، سطر المجلس هدف تنظيم سلسلة من الندوات واللقاءات الموضوعاتية، بمشاركة الخبراء الوطنيين والدوليين والفاعلين في المجتمع المدني وفي الأحزاب السياسية.

ونظم المجلس، أو ساهم في تنظيم لقاءات وندوات وأيام دراسية، خصصت لمختلف المقتضيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، مثل هيئة المناصفة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمجلس الأعلى للأسرة والطفولة، والحق في الحصول على المعلومة، والمحكمة الدستورية. وتوجت هذه المبادرات بإعداد مشاريع مذكرات وآراء استشارية حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وهيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز.

هل حدث تغيير في آليات اشتغال المجلس بعد دستور فاتح يوليوز 2011، و ماهي هذه الآليات؟

- من المعلوم أن النص المُحدث للمجلس يعود إلى شهر مارس 2011، أي شهورا معدودة قبل الاستفتاء على الدستور الجديد، وأخذ النص بعين الاعتبار تقييم تجربة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وممارساته على أرض الواقع، والتلاؤم مع مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والعديد من الاختصاصات الجديدة للمجلس، لقيت دعما قويا وسندا، اعتبارا للمقتضيات الجديدة التي جاء بها دستور فاتح يوليوز 2011، الذي أكد علىالالتزام بكونية حقوق الإنسان، وعلى الحرية والحقوق الأساسية التي يضمنها الدستور، وعلى الآليات الدستورية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي نص الفصل 161 من الدستور على أنه مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة و النهوض بها، وبصيانة كرامة و حقوق وحريات المواطنات و المواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال.

وتندرج هذه المقتضيات ضمن ما سماه الدستور مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة، ومن ضمنها أيضا مؤسسة الوسيط، ومجلس المنافسة، والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهي هيئات لنا معها تعاون مستمر وتنسيق في العديد من القضايا، ومن هذا المنطلق بادرنا، بشراكة مع هذه المؤسسات الدستورية، إلى تقديم مقترحات بخصوص النظام الداخلي لمجلس النواب، بغرض توسيع مجال علاقاتنا مع ممثلي الأمة.

كما برزت أهمية دور المجلس على مستوى الجانب المتعلق بالتفاعل مع أجهزة المعاهدات والإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ما من شأنه المساهمة في تطوير تعاون بلادنا مع النظام العالمي لحماية حقوق الإنسان. ومن المؤكد أن النص التنظيمي المرتقب للمجلس، تفعيلا لمقتضيات الدستور، سيجد السند القوي في هذا الدستور، للمزيد من تدعيم اختصاصات المجلس، وتقوية سلطاته في مجال حماية حقوق الأفراد والجماعات، والنهوض بها على المستويين الوطني والجهوي والمحلي.

وعلى العموم، فإن المجلس سيعمل في هذا السياق المؤسساتي والدستوري، ارتكازا على فلسفة تروم المساهمة بما يمكن من الدينامية، لضمان أن تكون المكاسب التي جاءت في الدستور محط تنفيذ فعلي. وبنفس الحرص، سنعمل على المساهمة في إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، واعتبار المجتمع المدني شريكا دائما، شريكا متساويا، وكذا التعاون مع مختلف الفاعلين المعنيين بالحكامة الجيدة، ومجموع الفاعلين العموميين، إضافة إلى السهر على تقوية انسجام السياسات في مجال حقوق الإنسان، ومحاولا، قدر الإمكان، أن يشكل عمله قيمة مضافة إلى عمل الفاعلين الآخرين، وتفادي تكرار الأنشطة المنجزة، وتفضيل الشراكة كطريقة تدخل ذات أولوية.

هل يواجه المجلس إكراهات أو صعوبات معينة في تنفيذ برامج عمله؟

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن السياق الوطني الجديد يضع على عاتق المجلس مهام ومسؤوليات في مجال حماية حقوق الأفراد والجماعات، في حرص تام على المرجعيات الوطنية والكونية في المجال، علاوة على رصد ومراقبة وتتبع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والجهوي. أما على المستوى الداخلي، فنحن مدعوون إلى المزيد من الحرص على ضمان أكبر قدر من التنسيق والانسجام والتكامل بشأن التفكير والعمل بخصوص تدخلنا على المستوى الوطني و اللجان الجهوية. وشكلت لحظة اللقاء الوطني لعضوات وأعضاء المجلس ولجانه الجهوية، المنعقد في ماي الماضي بمدينة مراكش، خطوة أولية في هذا الاتجاه، ونحرص على توسيعها وتطويرها. ومن التحديات المطروحة علينا، أيضا، تقوية قدرات مواردنا البشرية، ومواجهة التطلعات والانتظارات على المستويين الوطني والجهوي من لدن مجموع المواطنين.

إلى أي مدى نجح المجلس في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟ وما الذي أنجز في هذا الصدد، والذي لم ينجز حتى الآن؟

- لابد، بداية، من تصحيح معطى بهذا الخصوص، فالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي ورثنا عنه هذا الملف، وقع تكليفه بتتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وليس تنفيذها، كما ورد في السؤال. وعمل المجلس على متابعة تسوية مئات الملفات المتعلقة بالتعويض المالي، والتغطية الصحية، والإدماج الاجتماعي. واقتضت إشكالية الإدماج الاجتماعي إيلاء هذا الملف الأولوية المطلقة، خصوصا من حيث تدعيم الوسائل الموضوعة رهن إشارة البنية الإدارية المختصة بالمجلس، والتحرك الحثيث تجاه السلطات العمومية، بتنسيق مع رئاسة الحكومة والقطاعات الحكومية المعنية، في أفق إغلاق هذا الملف في متم سنة 2012.

وعلى العموم، وصلنا في مجال جبر الضرر الفردي إلى تنفيذ نحو 95 إلى 98 في المائة من مقتضياته. ويغطي برنامج جبر الضرر الجماعي 13 إقليما، ويعبئ مئات الشركاء الجمعويين. وأكد الافتحاص الداخلي والخارجي بخصوص نجاعة الأنشطة المنجزة، ونوعية الشراكات المعقودة لتفعيلها (خصوصا مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير)، مع الإشارة إلى الإشكالية التي تطرحها مسألة استدامة المشاريع، وضمان استمراريتها مع انتهاء التمويل الأوروبي لها. وستعرف سنة 2012 اختتام آخر المشاريع الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة الداخلية عبر المجالس الإقليمية لكل من طان طان وأزيلال و الخميسات.

ويعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا على تحديد أشكال المتابعة التي يرتئيها، سواء بالنسبة للمشاريع المنجزة أو بالنسبة لالتزامات القطاعات الحكومية، كما يواصل المجلس، في إطار الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، لعب دوره المحوري في إعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة عبر:

- مرافقة وضع سياسة حديثة للأرشيف بالمغرب، من خلال دعم مؤسسة أرشيف المغرب (التجهيز، الدعم المؤسساتي والتكوين...).

- مواصلة دعمه للجانب الأكاديمي في هذا البرنامج (ماجستير التاريخ الراهن، إحداث المركز المغربي للتاريخ، الإصدارات وأنشطة المركز...).

- مواصلة مجهوداته بخصوص المتاحف، وتسريع وتيرة المجهود الفكري بخصوص خلق متحف وطني للتاريخ.

ومعلوم أن الدستور تضمن عدة توصيات لهيئة الإنصاف والمصالحة في ما يتعلق بالإصلاحات المؤسساتية والقانونية والدستورية.

أحدثت لجن جهوية لحقوق الإنسان، ماهي القيمة المضافة لهذه اللجن في عمل المجلس؟

- يشكل إحداث اللجن الجهوية لحقوق الإنسان أحد أهم مستجدات النص القانوني المُحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (مارس 2011) وإحدى قيماته المُضافة. وتعتبر التجربة المغربية في هذا المجال الثانية من نوعها في العالم بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعد التجربة المكسيكية في إحداث آليات جهوية في ظل المؤسسة الوطنية.

وطبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من ظهير إحداثه، تساعد المجلس في ممارسة اختصاصاته لجان جهوية لحقوق الإنسان، تحدث في كل جهة من جهات المملكة.

إن الغاية من إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان تتمثل، أساسا، في تفعيل سياسة القرب من المواطنين، ومباشرة قضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية. كما أنها تساهم في انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز بناء دولة الحق والقانون.

ومن مهامها أيضا تنسيق الاستراتيجيات المحلية والجهوية، وتنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال حقوق الإنسان، بتعاون مع الجمعيات العاملة في هذا الميدان، وكافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة، وتتبع تطور حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي. وساهم أعضاء اللجان الجهوية في الزيارات التي قام بها أعضاء المجلس إلى المؤسسات السجنية والاستشفائية الخاصة بالأمراض النفسية والعقلية، التي أعد على إثرها تقريران موضوعاتيان.

وعلى العموم، قامت مختلف اللجن الجهوية بمبادرات في مجال الحماية، بالشروع في تلقي الشكايات ومعالجتها طبقا للاختصاصات الموكولة لهذه اللجن في القانون الداخلي للمجلس، من حيث الاستماع إلى المشتكين وتوجيههم. كما ساهم بعض أعضاء اللجن في مختلف الأنشطة التي نظمها المجلس (ندوات ولقاءات علمية وأيام دراسية وتظاهرات للتوعية والتحسيس ...). وقامت اللجن بمتابعة تنفيذ توصيات الإدماج الاجتماعي للضحايا وذوي حقوقهم على المستوى المحلي، سواء بالنسبة لجبر الضرر الفردي أو الجماعي، أو التغطية الصحية وإعادة الإدماج، علاوة على التدخلات الاستباقية، أو التحري في بعض حالات وادعاءات حصول خروقات لحقوق الإنسان، لاسيما في ظل بعض الأحداث الاجتماعية التي عرفتها بعض المناطق عبر التراب الوطني، وكذا تتبع بعض المحاكمات، في إطار اختصاصات المجلس في مجال مراقبة شروط المحاكمات العادلة.

أما برنامج عمل اللجان الجهوية، فقد جرى إعداده بمقاربة تشاركية من لدن مختلف مكونات هذه اللجان، وتمحور حول مختلف مجالات حقوق الإنسان في شموليتها وعدم قابليتها للتجزيء، علما أن بعض اللجن الجهوية اختارت تناول بعض القضايا الموضوعاتية، وإعطاءها مكانة خاصة ضمن برنامج عملها.

انتخب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أخيرا، في شخص رئيسه، رئيسا للجمعية الفرنكفونية لحقوق الإنسان. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعية إلى جانب المجلس لتعزيز حقوق الإنسان بالمغرب؟

للمجلس علاقات خارجية متنوعة، وحضور في العديد من شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويعتبر المجلس عضوا فاعلا في لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية والشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية. كما أن هناك شبكة جديدة قيد التكوين حاليا، هي الشبكة العربية الإيبيرية اللاتينية.

ومن هذا المنطلق، يحرص المجلس على تطوير علاقاته مع الشبكات التي وقعت الإشارة إليها سابقا، وتنمية اتصالاته وشراكاته مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومتابعة علاقات التبادل مع الهيئات الديبلوماسية المعتمدة بالمغرب، وتنمية علاقات التعاون مع المنظمات بين الحكومية الدولية والجهوية المعنية بشكل أو بآخر بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية (منظمة التعاون والأمن الأوروبيين، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسط والمعهد العربي لحقوق الإنسان...)، إلى جانب تمكين التمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج من المعلومات والدراسات التحليلية والتقارير، وتطوير علاقات التعاون مع الوكالات المتخصصة، وأجهزة الأمم المتحدة العاملة ببلدنا، والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المجال والمهتمة بأوضاع حقوق الإنسان بالمغرب.

وبشكل تطوير العلاقات مع أجهزة الأمم المتحدة بالمغرب وعلى المستوى الدولي تحديا آخر، خصوصا العلاقة مع أجهزة المعاهدات والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، إذ أن العلاقة مع هذه الأخيرة يجب أن تحظى بعناية خاصة، نظرا لتدهور حالة التعاون في الآونة الأخيرة معها، علما أن هذه العلاقة امتدت على مدى 15 سنة الماضية.

وفي مطلع شهر أكتوبر الماضي، احتضنت بلادنا المؤتمر الرابع للجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بمدينة الدارالبيضاء، بمشاركة ممثلي عشرين دولة من الفضاء الفرانكوفوني. وكان موضوع اللقاء يتمحور حول حقوق الإنسان في أماكن الحرمان من الحرية، وتناولت المباحثات والنقاشات الدور الذي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعبه في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في أماكن الحرمان من الحرية، وكذا الوقوف عند المبادرات والأعمال التي قامت بها في هذا المجال، والتفكير في الأنشطة المقبلة في مجال حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية. وكان اللقاء فرصة لتبادل التجارب والمعارف حول هذا الموضوع، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجلس، من منطلق اختصاصاته ومجال تدخله، وبشكل إحدى انشغالاته الرئيسية.

وعلى هامش أشغال المؤتمر، عقدت الجمعية جمعها العام، الذي توج باعتماد الخطوط الكبرى لخطة عملها للسنتين المقبلتين، وحصل بالفعل، كما أشرت إلى ذلك في سؤالك، انتخاب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئيسا للجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، كما انتخبت، خلال هذا الجمع، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الموريتانية، ممثلة في رئيسها بامريام بابا كويتا، نائبا للرئيس.

وتمتد ولاية الرئيس ونائبه لمدة سنتين قابلة للتجديد. وهذه المهمة دليل على المكانة التي تحتلها مؤسستنا في الفضاء الفرنكوفوني، ودورها في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وبدور اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، وتشجيع إحداث مؤسسات وطنية جديدة، وتطوير التعاون والتبادل بين المؤسسات المكونة للجمعية، وتكوين أعضائها وأطقمها الإدارية، بالإضافة إلى المساهمة في إعمال المساطر والآليات التي تنص عليها المقتضيات ذات الصلة بهذا التجمع الحقوقي، من أجل التتبع والتقييم الدائمين للممارسات في مجال الديمقراطية والحقوق والحريات في الفضاء الفرانكفوني.

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أخيرا، وفي سابقة من نوعها، تقريرا حول وضعية المستشفيات العقلية العمومية، تلاه التقرير الموضوعاتي حول السجون، هل لكم أن تحدثونا عن التقريرين؟

- بداية، تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير هو نتيجة إعمال أحد اختصاصات المجلس المنصوص عليها في المادة 11 من ظهير إحداثه، إذ يتولى المجلس زيارة العديد من الأماكن، ومن بينها المؤسسات السجنية، والاستشفائية للأمراض العقلية والنفسية، وإعداد تقارير عن هذه الزيارات، تتضمن ملاحظاته وتوصياته، الرامية إلى تحسين أوضاع نزلاء هذه المؤسسات.

وأنجزت هذه الزيارات في أحسن الظروف، بفضل تعاون مختلف المصالح العمومية المعنية. وأبرز تقرير المجلس حول المؤسسات الاستشفائية العلاقة الوثيقة بين الصحة العقلية والنفسية وحقوق الإنسان، في ضوء المعايير الدولية والمقتضيات القانونية الوطنية ذات الصلة.

كما شكل نشر التقرير ممارسة نموذجية، يجدر تعميمها ومنهجتها، كما أن المنهجية المعتمدة، لاسيما إشراك أعضاء المجلس الوطني واللجان الجهوية في بعثات التقصي التي قامت بالزيارات إلى المؤسسات المعنية، إضافة إلى المرصد المغربي للسجون في بعض الزيارات، تشكل ممارسة فضلى يجب تقييمها، في أفق تعميمها على المهام المقبلة للمجلس. وسيحرص المجلس على متابعة إعمال توصياته المقدمة بهذا الصدد، لأنه من غير المجدي إعداد التقارير وعشرات التوصيات لنقف، بعد بضع سنوات، على أنها لم تنفذ.

إن المواطنين يطالبون، عن حق، بالتمتع الفعلي بالحقوق، وليس فقط تضمينها في النصوص والإعلانات والتقارير، وتقع على المجلس مسؤولية الإلحاح على إعمالها وترجمتها على أرض الواقع.

أما تقرير المجلس عن المؤسسات السجنية فيأتي، من جهة، في إطار الصلاحيات الجديدة المخولة له، والمتمثلة أساسا في زيارة أماكن الاحتجاز، إذ يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان المحدث بمقتضى ظهير فاتح مارس 2011 من بين أهم هذه الآليات، التي جاءت لتعزز مجال مراقبة أوضاع السجون وحماية حقوق السجناء، ومن جهة ثانية، في إطار متابعة ومراقبة الأوضاع داخل هذه المؤسسات، للوقوف على مدى احترام حقوق هذه الفئة، وطبيعة الانتهاكات التي قد تطالها، مع إبداء ملاحظات وتقديم توصيات، بهدف المساهمة في تحسين أوضاع السجون، وضمان حماية حقوق السجناء.

والتقرير هو تتويج لما عاينه فريق العمل الزائر على أرض الواقع، من خلال الزيارات الميدانية والإفادات المتواترة والمتطابقة التي أدلى بها بعض السجناء أثناء مقابلتهم، والاستماع إليهم بشكل جماعي أو فردي، كما يستند إلى الإفادات التي قدمها المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج أثناء اللقاء الذي تم بينه وبين أعضاء مجموعة العمل المكلفة برصد الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان، وكذلك تلك التي أفاد بها المسؤولون الجهويون والمحليون للمؤسسات السجنية التي جرت زيارتها، وما توصل به المجلس من المندوبية العامة، من إحصائيات ومعطيات حول واقع السجون بالمغرب وملاحظات أبداها، مشكورا، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وقد اعتمد الفريق الزائر لمختلف المؤسسات مقاربة تتوخى تقييم أوضاع السجون والسجناء انطلاقا من خلاصات التقارير السابقة، الصادرة من لدن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والوقوف على أهم الخطوات والإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية والتدبيرية المتخذة أثناء المدة الفاصلة بين التقريرين في علاقتها بالوضعية داخل السجون والحد من انتهاكات حقوق السجناء، والوقوف بشكل موضوعي ومحايد على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوع هذه الانتهاكات، وتقديم مقترحات وتوصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقائية استباقية، وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وقد تم اعتماد الإطار المعياري الدولي للسجون ومعاملة السجناء المتصل بالنصوص والآليات الدولية، وكذا الإطار المعياري الوطني، خاصة الدستور والمنظومة الجنائية والمراسيم والقرارات المنظمة للمؤسسات السجنية.

بخصوص الجالية المغربية المقيمة بالخارج، جاء الدستور بمجموعة من المكاسب لفائدة هذه الفئة، ما هي أهم الخطوات التي قام بها المجلس لتنزيل مقتضيات الدستور الخاصة بهذه الفئة في الجانب المتعلق بحقوق الإنسان؟

- الظهير المحدث للمجلس منح إمكانية اتخاذ المجلس تدابير حمائية للمهاجرين المغاربة، في مجال تمتعهم بحقوقهم الأساسية وضمنها حقوق المهاجرين.

ونحن نتعاون في هذا الصدد بشكل وثيق مع مؤسسات وهيئات الحقوق والحريات والحكامة الجيدة، المنصوص عليها في الفصل 160 من الدستور، ومن ضمنها مجلس الجالية المغربية بالخارج، كما نتعامل مع الموضوع من منطلق اختصاصات المجلس ومجالات تدخله، وكذا الآليات الدولية ذات الصلة في علاقاتها بالموضوع من زاوية حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية.

ولا بد من الإشارة إلى أن المجلس يقوم، في إطار ممارسته لمهامه في مجال حماية حقوق الإنسان، مع مراعاة الاختصاصات المخولة للسلطات العمومية المختصة، بزيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم، وكذا مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج والمؤسسات الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية، وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية.

فشل المغرب في عضوية حقوق الإنسان نبأ زائف

04/12/2012

فند مصدر مسؤول من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، اليوم الاثنين، أن يكون المغرب فقد عضويته بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كما تداولت ذلك بعض الصحف الوطنية والمواقع الالكترونية وتعليقات بعض مسؤولي الجمعيات.

وأضاف نفس المصدر أن ''المملكة المغربية كانت قدمت ترشيحها رسميا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2014-2016 خلال الدورة ال19 للمجلس في مارس 2012".

وأكد المصدر ذاته أن خبر فقدان المملكة المغربية لعضويتها بمجلس حقوق الإنسان، لا أساس له من الصحة، مبرزا أن ''المغرب كان عضوا بهذا المجلس خلال الفترة 2006-2007. وأنه ليس عضوا به خلال الفترة الحالية، وأنه لم يكن معنيا بالترشيحات التي جرت بالمجلس المذكور في شهر نونبر الماضي لطلب العضوية للفترة 2013-2015.''

وكان إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في اتصال هاتفي معه قد نفى ذلك، واستغرب إشاعة خبر يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للمصلحة الحيوية للبلاد دون إتباع نهج البحث والتقصي والمهنية.

والأخطر من ذلك أن بعض المواقع الالكترونية المحسوبة على جبهة البوليساريو قد تبنت الخبر على احد المواقع الالكترونية المغربية، ونشرته بالكامل وأسهبت في تحليلاتها وادعاءاتها المناوئة للوحدة الترابية للمغرب.

اليازمي لـ"كود": المغرب لم يفقد عضوية مجلس حقوق الإنسان

الثلاثاء 4 ديسمبر 2012

نفى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تصريح خص به "كود"، أن يكون المغرب فشل في عضوية حقوق الإنسان.

وأبرز اليزمي لـ"كود" أن المغرب ليس عضواً في المجلس في هذه الفترة، مؤكداً أن المجلس طلب خلال شهر نونبر الفارط العضوية للفترة الممتدة ما بين (2013-2015).

وكان بلاغ لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون قال إن خبر فقدان المغرب لعضويته في مجلس حقوق الإنسان، لا أساس له من الصحة، مبرزا أن المغرب كان عضوا بهذا المجلس خلال الفترة 2006-2007، وأنه ليس عضوا به خلال الفترة الحالية.

قافلة من أجل إحياء ذاكرة المنجميين المغاربة في فرنسا تحط الرحال بأكادير

أكادير/04 دجنبر 2012/ومع/ حطت "قافلة المنجميين المغاربة بشمال فرنسا"، مساء أمس الاثنين، الرحال بمدينة أكادير، المحطة الأخيرة من رحلة انطلقت في الثاني من نونبر الماضي ببرنامج حافل يتضمن سلسلة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية بهدف إماطة اللثام عن جزء من حياة هؤلاء المهاجرين وحفظ الذاكرة الجماعية لفئة من العمال المنجميين المغاربة.

وانطلقت هذه التظاهرة، التي تنظم تحت شعار "الذاكرة في خدمة حقوق الإنسان"، بعرض مجموعة من الصور وعدد من الأدوات التي اشتغل بها المهاجرون المغاربة في مناجم شمال فرنسا.

وتميز حفل الافتتاح، الذي احتضنه مقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات بأكادير، بعرض شريط وثائقي بعنوان "الوجوه السوداء تقص حكاية الفحم" لمخرجه خالد العيوض، من جمعية البحوث في الهجرة والتنمية، حول سياق تشغيل وظروف عمل الآلاف من المنجميين، ممن تم نقلهم عبر أفواج متتالية إلى فرنسا خلال ستينيات القرن الماضي.

وفي هذا السياق، شدد رئيس مجلس جهة سوس ماسة درعة السيد إبراهيم الحافيدي على أهمية هذه القافلة لكونها تميط اللثام مجددا على ظروف التشغيل المكثف للمنجميين المغاربة والكشف عن جزء من معاناتهم الجسدية و ما كابدوه من تمزق نفسي زاد من تفاقمه البعد عن الوطن وغربة الثقافة واللغة.

ومن جانبه، أشاد رئيس جامعة ابن زهر بأكادير السيد عمر حلي بصواب هذه المبادرة التي تروم تحسيس الجمهور بجزء دقيق من تاريخ الهجرة بالمغرب، مذكرا بأن الجامعة أطلقت ثلاثة أصناف من الماستر لتمكن الباحثين من مقاربة هذه الإشكالية من زوايا مختلفة "بما يكفي من البعد الأكاديمي بالرغم من كونها مازالت تحمل الكثير من الحميمية والكثير من الحرقة والجمر".

وهو نفس الرأي الذي أعرب عنه رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير السيد محمد شارف بتأكيده على أن هذه القافلة تشكل إسهاما في النهوض بثقافة حقوق الانسان من خلال اشتغالها على موضوع الذاكرة، لاسيما في جهة مثل سوس عرفت تاريخيا بكونها منطقة مصدرة للهجرة.

واعتبر أن الأمر يكتسي طابع الراهنية بالنظر "لكوننا كثيرا ما تحدثنا عن الهجرة دون أن نعرف عنها الشيء الكثير"، مشيرا إلى أهمية التفكير في خلق "متحف للهجرة" للتعريف بقضايا هذه الظاهرة، لاسيما وأن المغرب بات ينتقل من بلد لاستقطاب المهاجرين بعدما كان بلدا مصدرا للهجرة أو منطقة عبور.

ومن جهته، ذكر رئيس "جمعية المنجميين المغاربة بشمال فرنسا" السيد عبد الله سماط بسياق إحداث هذه الجمعية وبأهدافها ومجالات اشتغالها، قبل أن يوجه نداءا لا يخلو من مرارة، وهو يطالب برفع الضيم عن المنجميين المغاربة "حتى لا يتم نسيانهم كما جرى نسيان قدماء المحاربين ممن ماتوا من أجل فرنسا".

وعلى نفس المنحى سارت مداخلة نائبة رئيس نفس الجمعية السيدة جوزيت بروتون التي أشارت إلى أن هذه الهيئة رأت النور بعدما تبين للقيمين عليها أن أحد المتاحف المنجمية بشمال فرنسا لم يتضمن، لحظة إنشائه منذ 15 عاما خلت، ولو أثرا بسيطا واحدا لحضور المنجميين المغاربة، مذكرة في ذات السياق أن الجمعية قامت منذئذ بنشر عدد مهم من الكتب والدراسات حول هذا الموضوع وبإخراج مسرحية وإنتاج ما لا يقل عن ثلاثة أفلام حول نفس الظاهرة.

ويتضمن برنامج هذه القافلة، بالإضافة إلى معرض الصور الفوتوغرافية، سلسة من الندوات حول إمكانية خلق شراكات بين الجمعيات المحلية ونظيراتها الفرنسية وآفاق التعاون بين الهيئات المنتخبة بين كلا البلدين و مساهمة المهاجرين في مسار التنمية.

كما يتطلع المنظمون، فضلا عن فحوصات طبية للمنجميين السابقين تحت إشراف أطباء متطوعين من أكادير، إلى عرض فيلم "البحث عن الكرامة" يليه نقاش مع مخرجته ماري بونار وتقديم عرض مسرحي بعنوان "مذكرات منجمي مغربي بمناجم شمال فرنسا".

يذكر أن هذه القافلة المنظمة بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج والوزارة المكلفة بالجالية وشركاء آخرين سبق لها أن حلت بمدن وجهات وارزازات و تيزنيت وتارودانت و كلميم.

ضحايا الانتهاكات يفتحون النار على مجلس حقوق الإنسان واليازمي يصرح لـ"فبراير.كوم" أنه مستعد للحوار

03/12/2012

فتح ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المدمجين في أسلاك الوظيفة العمومية وشبه عمومية، النار على المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيسه إدريس اليازمي، على ما وصفوه في بيان لهم توصلت " فبراير.كم " بنسخة منه " تنكرا للالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، واستهجانا لمطالب الضحايا وحقوقهم ".

ويطالب الضحايا الذين عقدوا جمعا عاما، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان أول يوم أمس 01 دجنبر 2012، باستكمال الإدماج الاجتماعي الشامل، كما هو متضمن في مذكرة مطلبية وجهت إلى مختلف الجهات الرسمية (رئاسة الحكومة . المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان . المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، وكذا إلى مختلف الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية وإلى الفرق البرلمانية، حسب ما جاء في نفس البيان.

وفي تعليق له على بيان الضحايا، قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في اتصال هاتفي أجرته معه " فبراير.كم " إن المجلس مستعد للحوار مع كافة الأطراف، وبناء على دراسة كل حالة على حدة، على أساس إيضاح ما يقصده المطالبون بـ " استكمال الإدماج الاجتماعي الشامل ".

هذا وسينظم الضحايا وقفة أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعاصمة الرباط يوم 10 دجنبر 2012 الذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان، في إطار ما أسموه " معركة الكرامة ".

وقفة احتجاجية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

03/12/2012

جاء في بيان للجمعية المغربية لحقوق الإنسان موجه إلى الرأي العام الوطني و الدولي بتاريخ 2012/12/01: " نحن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المدمجين في أسلاك الوظيفة العمومية و شبه العمومية ، بعد عقدنا لسلسلة من الاجتماعات و اللقاءات من أجل التداول في ملفنا المطلبي المتعلق باستكمال الإدماج الاجتماعي الشامل ، والتي توجت بإصدار مذكرة مطلبية وجهت إلى مختلف الجهات الرسمية (رئاسة الحكومة . المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان . المجلس الوطني لحقوق الإنسان) ، وكذا إلى مختلف الهيئات السياسية و النقابية و الحقوقية و إلى الفرق البرلمانية ، نسجل باعتزاز التعاطي الإيجابي للهيئات النقابية والحقوقية و بعض الفرق البرلمانية مع مطالبنا العادلة و المشروعة، واستعدادها لتقديم الدعم و المساندة في أفق إنصاف ضحايا الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان، و استكمال إدماج هؤلاء بالشكل الذي يصون كرامتهم و يحميها".
كما يسجل البيان في المقابل الإستياء العميق لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المدمجين في أسلاك الوظيفة العمومية وشبه العمومية تجاه السلوك الذي أبداه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤخرا، حيث تنكر للالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فعوض أن يتفهم ويستجيب للمطالب المشروعة لضحايا الانتهاكات، باعتبار المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصيا على متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة ، عبر عن استهجانه لمطلب الضحايا و حقوقهم.

هذا وبناء عليه، فإن الجمع العام المنعقد بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاريخ 2012/12/01 يطالب السلطات الحكومية بالاستجابة الفورية لمطالب الضحايا عبر استكمال متطلبات الإدماج الاجتماعي كما وردت في المذكرة المطلبية المسلمة لرئيس الحكومة؛ ويدعو كافة الضحايا المدمجين في أسلاك الوظيفة العمومية للانخراط في معركة " الكرامة " التي يخوضها الضحايا المعنيون، و الثبات على هذا الموقف والصمود حتى تحقيق مطالبهم، كما يدعوهم إلى المشاركة بكثافة في الوقفة التي ستنظم أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط بتاريخ 10 دجنبر 2012؛ ويناشد كافة القوى و الفعاليات الغيورة على حقوق الإنسان للوقوف إلى جانب هؤلاء الضحايا و مساندتهم في معركة الكرامة التي يخوضونها.

Tanger-Tétouan : Séminaire régional de formation au droit international humanitaire

03/12/2012

Il s'agit principalement de mettre en œuvre le plan d'action de la commission régionale en matière de renforcement des capacités des acteurs de la société civile et des intervenants dans ce domaine.

La commission régionale des droits de l'Homme de Tanger-Tétouan organise, vendredi prochain à l'Institut national de l'action sociale (INSA), un séminaire de formation sur le thème «Le droit international humanitaire dans le monde d'aujourd'hui», destiné aux membres de la commission ainsi qu'aux différents acteurs de la société civile. Cette rencontre, organisée en coordination avec la Commission nationale du droit international humanitaire et en collaboration avec le Comité international de la Croix-Rouge, s'inscrit dans le cadre des efforts du CNDH visant la promotiondes valeurs du droit humain international, a indiqué à la MAP la présidente de la commissionrégionale des droits de l'Homme de Tanger-Tétouan, Salma Taoud.

Il s'agit de renforcer les connaissances et les capacités des bénéficiaires de cette formation en matière de droit international humanitaire, tel qu'instauré par les quatre conventions de Genève de 1949, et d'approcher les règles du droit humain à la lumière des événements actuels au niveau international, a-t-elle ajouté.

Ce séminaire a pour objectif de mettre en œuvre le plan d'action de la commission régionale en matière de renforcement des capacités des acteurs de la société civile et des intervenants dans ce domaine. L'événement s'inscrit également en droite ligne des réformes constitutionnelles entreprises par le Maroc, qui ont été accompagnées d'actions en faveur des droits de l'Homme, notamment le renforcement du CNDH et la création de ses représentations dans 13 régions du Royaume, afin de répondre au besoin de décentralisation et de proximité avec les citoyens. Le séminaire connaîtra la participation du secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, ainsi que de plusieurs acteurs et chercheurs spécialisés dans les questions des droits de l'Homme, qui donneront des exposés sur les règles du droit international humanitaire et sa relation avec la loi internationale des droits de l'Homme, ainsi que les mécanismes de sa mise en œuvre aux niveaux national et international.

طنجة : دورة تكوينية لفائدة عضوات وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة ، بشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني ، يوم أمس الجمعة 30 نونبر دورة تكوينية حول موضوع :
" القانون الدولي الإنساني في عالم اليوم "

ويندرج تنظيم هذه الدورة في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية التي تضع تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ضمن أولويات اهتماماتها ، وقد شارك في أشغال هذه الدورة التكوينية عضوات وأعضاء اللجنة الجهوية والعديد من الفاعلين الجهويين العاملين في مختلف المجالات المرتبطة بمجال حقوق الإنسان ، وقد اشتملت هذه الورشة التكوينية على سلسلة من العروض القيمة التي أنجزها نخبة من الدكاترة والأساتذة الباحثين ذوي التخصص في مواضيع ذات الصلة بقواعد القانون الدولي الإنساني وعلاقته بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ، وكذا الآليات التي يتم اعتمادها في تطبيقه على المستويين الوطني والدولي .

كما تميزت كل المداخلات التعريف المدقق من جميع المعنيين فيما يتعلق ببنود وضوابط القانون الدولي الإنساني وما يوفره من ضمانات من نوع خاص لحماية المواطنين والممتلكات العامة من بنيات أساسية لا يجب المس بها ، وهو يهدف أيضا إلى تحسين أساليب الحرب في النقط الساخنة المنتشرة عبر العالم والتي تعيش على إيقاع النزاعات المسلحة ، وفي هذه الحالة وبموجب هذا القانون يصبح إلزاما على الطرفين المتنازعين احترام مواد وفصول هذا القانون الذي يقوم على قمع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والقوانين العرقية ويمنح الحق في الحياة ويجرم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية ويحرم استعمال بعض الأسلحة الفتاكة من فصيلة السلاح الكيماوي والبيولوجي وأنواع أخرى من الأسلحة السامة وأسلحة اللايزر والألغام الأرضية ، ولتفعيل هذه القوانين يستوجب تدخل بعض الأطراف المحايدة ميدانيا لتكون حسيبا ورقيبا لرصد كل الإنتهاكات التي يعد مرتكبها بموجب هذا القانون مجرم حرب يحق متابعته وملاحقته أين ما حل وارتحل ، وبحكم هذا القانون فإن مثل هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ، وفي هذا الإطار نجد المحكمة الجنائية الدولية وهي الجهة التي يخول إليها تنفيذ مقتضيات جنيف لسنة 1949.

و يمكن اعتبار الدور الذي تقوم به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كمتدخل أساسي من بين المتدخلين في ميادين القتال ، وفي هذا الباب أتى تدخل السيدة "روز فلو" مندوبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمغرب التي سلطت الضوء على المحاور والإتفاقيات الأربع المنبثقة عن اتفاقية جنيف 1949 وهي كالتالي : الإتفاقية الأولى همت المرضى والجرحى على البر في حين استهدفت الإتفاقية الثانية الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد القوات المسلحة في البحر ، والثالثة ركزت على أسرى الحرب ، أما الرابعة فهمت الضحايا المدنيين .